

على اللجان الوطنية في المدن المولجة بتنظيم المقاومة وبرسم السياسة، فأدى غيابهم، حكماً، إلى ضعفة الموقف. والثاني، حقيقة الفوضى التي سادت في الجانب العربي الذي كانت ردات فعله «مرتبكة وغير منسقة، ممّا عكس الارتباك وفقدان التعاون فيما بين الدول العربية، وفيما بين الدول والهيئة العربية العليا واللجان الوطنية، والهيئة العربية العليا ووحدة المتطوعين العرب، وفيما بين اللجان الوطنية والقادة المحليين وجماعات الغوار والمليشيا في كل جهة، خلال الشهور الأولى للحرب» (ص ٥٧).

استعرض الفصل الثالث أحداث موجة النزوح الرئيسية الثانية، التي وقعت بين نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو) ١٩٤٨ وشهدت هجرة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فلسطيني. ويجدير بالذكر أن هذه المرحلة الهامة شهدت، أيضاً، تفريغ حيفا ويافا ومحاصرة القدس، إلى جانب حملات عسكرية صهيونية وفلسطينية كادت أن تحمل الولايات المتحدة إلى التراجع عن تأييد فكرة التقسيم وإقامة إسرائيل. وممّا لا بد من تسجيله، مجدداً، ويموجب دراسة موريس التفصيلية، هو أن حركة الطرد والنزوح الرئيسية للفلسطينيين حصلت قبل اشتراك الدول العربية وجيوشها النظامية في القتال، على عكس الدعاية الصهيونية التي تبرّر المسألة الفلسطينية بوقوع الحرب الشاملة. وأضاف المؤلف إلى ذلك، أن مختلف القيادات العربية قد عارضت النزوح، وأصدرت الأوامر لمنعه، باستثناء اجلاء المسّنين والإطفال من بيسان، في أيار (مايو)، من قبل الجيش الأردني.

لقد انطلقت القوات الصهيونية، خلال هذه المرحلة، إلى تنفيذ الخطة «د» التي أوصت بـ «تطهير» المناطق اليهودية (حسب قرار التقسيم) من القوى «المعادية»، ممّا انعكس في طرد السكان الفلسطينيين وتدمير قرامهم. وابتدأت الحملة بمجازر عدة، أبرزها مذبحه دير ياسين تحت إشراف مناحيم بيغن، وقتل ٧٠ أسيراً فلسطينياً في قرية عين الزيتون بأوامر قائد كتيبة تابعة لهاغاناه. وقد أسهمت تلك الأفعال بخلق أجواء الذعر في القرى والمدن المجاورة، تمهيداً لاقتحامها من قبل الصهيونيين. هكذا سقطت طبريا، ثم حيفا. وقدم موريس التفاصيل الوافية عن ظروف سقوط حيفا. فبعد ضعفة موقفها الداخلي، بسبب هجرة قادة عديدين وتنافس بعض الآخرين، تعرّضت المدينة لحملة عسكرية وأرهابية محكمة. وقد أصدرت الأوامر إلى الكتيبة ٢٢ من لواء كرمئيلي الصهيوني لـ «قتل كل رجل بالغ عربي يتمّ العثور عليه» (ص ٧٦)؛ وتمّ قصف الجموع العربية ورشقها بالرشاشات في الشوارع، في ٢٢ أيار (مايو). واثراً احتشاد المدنيين على الميناء، فتحت القوات الصهيونية النار عليهم مجدداً؛ ثم اتبعت ذلك بحملة نهب وضرب، اشتركت فيها جماعة الهاغاناه إضافة إلى الارغون.

تثير أحداث هذه المرحلة مجموعة ملاحظات جوهرية حول موقف الاطراف المختلفة. أولاً، لقد نفذت القوات الصهيونية الخطة «د» في ظل وجود القوات البريطانية الانتدابية، مما قيّد وضع الثوار الفلسطينيين ومنع الجيوش العربية من التدخل. ثانياً، ساد وضع الدفاع الفلسطيني وازداد تعقيداً، بسبب الخلافات العربية الداخلية؛ مثلاً حين أمر الممثل الأردني وحدة المتطوعين الأردنيين بإخلاء صفد، من أجل تفويت الفرصة على مفتي فلسطين الذي أراد مهاجمة الحي اليهودي، فسقطت البلدة كلها. ثالثاً، سجّل المؤلف حالات عدة قامت فيها القوات الصهيونية باحتجاز سكان القرى كرهائن، من أجل إرغامهم على تسليم الاسلحة والمقاومين، وهو أسلوب لا تزال إسرائيل تلجأ إليه. أخيراً، أكد موريس، بناء على دراسته التفصيلية، أن السكان الفلسطينيين لم يخلوا أية قرية، أو مدينة، إلا بعد تعرضها للهجوم الصهيوني المباشر، أو تعرض القرى المجاورة إلى السقوط والترحيل.

مهما كانت أهمية الحالة المسأوية التي عاشها الفلسطينيون، عبر المجازر والترحيل، والتي وصفها المؤلف في فصول عدة من كتابه، فربما كان الفصل الرابع هو الأهم والأكثر إشارة إلى الأمل والقلق، بتناوله السياسة الصهيونية - الإسرائيلية التي قررت منع عودة اللاجئين. ولا ينبع القلق من أعمال القتل التي نفذتها القوات الصهيونية، بل من ارساء معالم المشروع الصهيوني بوضوح على أسس الطرد الجماعي ونفي العلاقة الفلسطينية بالأرض، والتي ما زالت تشكل قوة الدفع الجوهرية في الذهنية الإسرائيلية، ممّا يحمل دلالات خطيرة على المستقبل العربي.